تقسيمات أو تصنيفات نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة حسب القانون العضوي15/18

تقسيمات نفقات الميزانية العامة حسب القانون العضوي 15/18:

تجمع اعتمادات الميزانية حسب التصنيفات الآتية:

- **حسب النشاط:**

يحدد التصنيف حسب النشاط وجهة أعباء ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها. ويحدد هذا التصنيف كل سنة بموجب مرسوم توزيع الاعتمادات من قبل الوزير المكلف بالمالية.

ينقسم التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة إلى:

- **حافظة البرامج:** تتشكل من مجموع البرامج التي توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة أو هيئة عمومية.
- **البرنامج:** يشكل البرنامج إطار التسيير العملي للسياسات التي تنتهجها الدولة وتتبعها. حيث يتم صياغة البرامج وتحديدها على أساس مخططات عمل الحكومة واستراتيجية الوزارة أو الهيئة العمومية المعنية التي تشكل السياسة العمومية المتبعة. وبذلك يتضمن البرنامج مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو هيئات عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.
- **البرنامج الفرعي:** تقسيم ميزاني لبرنامج، من نوع وظيفي بشكل عام، متقاطع مع طبيعة النفقة (حسب الباب). هذا التقسيم يستخدم في بناء ميزانية البرنامج وهي إحدى فئات مرسوم التوزيع و يتم تطبيقه في جميع وثائق البرمجة والحركات التي تتم داخل البرنامج.
- **النشاط:** يمثل النشاط تقسيما عمليا للبرنامج ويسمح بتحديد مستوى تنفيذ السياسات المنتهجة والمتبعة والاعتمادات المطلوبة، المخصصة والمنفذة.. وقد يتضمن النشاط اعتمادات مسجلة بعنوان أبواب مختلفة، من برنامج واحد أو بعنوان برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية. وتنقسم على مستواه الاعتمادات الميزانياتية وأهداف البرنامج والنتائج المرجوة منه. ويتم توزيع اعتمادات البرنامج على نشاط واحد أو أكثر من قبل مسؤول البرنامج.
- **النشاط الفرعي:** يمكن أن يتضمن النشاط أنشطة فرعية من شأنها تحديد وتوضيح أكثر لمستوى التنفيذ، ويتم توزيع الاعتمادات ضمن النشاط، عند الاقتضاء، على نشاط فرعي واحد أو أكثر. حيث يعتبر النشاط الفرعي المستوى الذي يتم عنده تقييم مدى توفر الاعتمادات ويتم تنفيذ أي نفقة يحددها الأمر بالصرف. وإذا لم يكن هناك نشاط فرعي، يكون النشاط هو المستوى الذي يتم عنده تقييم مدى توفر الاعتمادات ويتم تنفيذ أي نفقة يحددها الأمر بالصرف.

- **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:**

يتضمن التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة، نفقات الميزانية وفقا للموارد الممنوحة بغض النظر عن وجهتها الإدارية. وهنا نصنف النفقات إلى 07 عناوين:

1- **نفقات المستخدمين**
2- **نفقات تسيير المصالح**
3- **نفقات الاستثمار**
4- **نفقات التحويل**
5- **أعباء الدين العمومي**
6- **نفقات العمليات المالية**
7- **النفقات غير المتوقعة**

- **الوظائف الكبرى للدولة: تحدد مستويات التصنيف كما يلي:**
  - **القطاع.**
  - **الوظيفة الأساسية.**
  - **الوظيفة الثانوية**

Pr.Chelihi

وتتمثل القطاعات الرئيسية فيما يلي:

- **المصالح العامة للإدارات العمومية**
- **الدفاع،**
- **النظام والأمن العمومي،**
- **الشؤون الاقتصادية،**
- **حماية البيئة،**
- **السكن والتجهيز الجماعي،**
- **الصحة،**
- **الترفيه والثقافة والعبادة،**
- **التعليم،**
- **الحماية الاجتماعية.**

- **<u>الهيئات الادارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها:</u>**

ينظم هذا التصنيف وفق المستوى تبعا للهيكل التنظيمي والنشاط. إذ يحدد:

- **المستوى الأول: نوع الهيئة الإدارية،**
- **المستوى الثاني: لكل نوع هيئة إدارية، صنف الوحدة الادارية التي تتلقى الاعتمادات**
- **المستوى الثالث: المصلحة او المستفيد او المتلقي للاعتمادات**
- **المستوى الرابع: الموقع أو الأثر الجغرافي للنفقة.**

<u>تصنيف الإيرادات العامة حسب القانون العضوي رقم 15/18:</u>

يمنح الترخيص سنويا، لتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم وكذا مختلف أنواع المساهمات والمداخيل والحواصل الأخرى لفائدة الدولة بموجب قانون المالية.[1] ويقدر الحاصل وكذا الحصة المخصصة للميزانية العامة للدولة بموجب قانون المالية للسنة. كما يتم تقييم حاصل الضرائب والحقوق والرسوم والمساهمات والاخضاعات الأخرى بموجب قانون المالية للسنة. ويعدل أو يصحح هذا الحاصل عند الحاجة بموجب قوانين المالية التصحيحية.

يرخص قانون المالية بدفع مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة، كما يرخص بالاقتراض ومنح الضمانات، مع مراعاة التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية وكذا الدين العمومية الساري.

ملاحظة: تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها، وكذا في مجال الإعفاء الجبائي. غير أنه يمكن النظام الجبائي المطبق على النشاطات الأفقية المرتبطة بقطاع المحروقات أن ينص على ذلك عن طريق قانون خاص، باستثناء تلك المتعلقة بالإعفاءات الجبائية.

تتضمن موارد ميزانية الدولة مايلي:

- **الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات: وتشمل مايلي:**

-الايرادات الجبائية- الجباية البترولية

- **مداخيل الأملاك التابعة للدولة**
- **مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى**

[1]- لا يمكن تأسيس أو تحصيل الرسوم شبه الجبائيةإلا بموجب حكم من أحكام قانون المالية. وتعتبر رسوما شبه جبائية جميع الحقوق والرسوم والأتاوى المحصلة لصالح كل شخص معنوي من غير الدولة والولايات والبلديات.

- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى
- مختلف حواصل الميزانية
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا
- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة

كما يعرض تصنيف إيرادات الدولة حسب الوجهة كما يلي:

- الجماعات المحلية،
- الحسابات الخاصة بالخزينة،
- صناديق الضمان الاجتماعي،
- هيئات تحت الوصاية،
- وجهات اخرى.

Pr.Chelihi